١٨

الجدار الفولاذى

وتحولات مفهوم «الأمن القومى المصرى»*

على الرغم من أن مفهوم «الأمن القومى» هو مفهوم حديث نسبيا، ويُرجعه بعض علماء السياسة إلى نهايات الحرب العالمية الثانية، حينما أنشئ «مجلس الأمن القومى الأمريكى»، National Security Council، عام ١٩٤٧، إلا أن عناصر هذا المفهوم، التى تحدد آفاق المصلحة الوطنية للأمة، ومصادر الأخطار والتهديدات، وترسم منظور الدفاع عنها، ترجع إلى أزمنة بعيدة.

وقد حفظ لنا تاريخ الفكر الاستراتيجى المصرى تعريف «سليمان باشا الفرنساوى»، الكولونيل الفرنسى، الذى استقدمه «الباشا»، محمد على، للمساهمة فى تأسيس الجيش المصرى، لهذا المفهوم منذ وقت متقدم، فى الربع الأول من القرن التاسع عشر: «إن أمن الشام يبدأ من جبال طوروس، وأمن جبال طوروس يبدأ من ممرات سيناء، وأمن القاهرة يبدأ من هذه الممرات. إن القاهرة مفتاح الشام، والشام مفتاح المنطقة».

ولم يكن هذا المفهوم اختراعا جديدا أو ابتكارا يرجع إلى الكولونيل الفرنسى المتمصر، الذى كرّمه المصريون وقدروا جهوده فى إنشاء المؤسسة العسكرية المصرية الحديثة، فأطلقوا اسمه على أحد أبرز شوارع عاصمتهم، وشيدوا له تمثالا فى واحد من أهم ميادينها، (ميدان وشارع

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠١٠/١/٢٦.

طلعت حرب باشا، حاليا)، فقد توصل إلى تحديد يقترب من هذا المفهوم لحدود أمن مصر، كل من الفراعنة العظام والقادة العسكريين والاستراتيجيين الكبار، أحمس وتحتمس ورمسيس الثانى، فرعون المجد والانتصار، ثم فى عصور أحدث سيف الدين قطز والمحرر صلاح الدين الأيوبى، وغيرهما، الذين تقدموا بجيوشهم إلى أطراف المنطقة لملاقاة الأعداء ودحر الغزاة، لإدراكهم أن أمن مصر من أمنها، وأن وحدة التراب والدم والمصير تجمع - فى السلم والحرب - بينهما.

و المراقب لمجريات الأحداث فى العقود الأخيرة، يستطيع أن يلمس ارتباكا فى تحديد هذا المفهوم بالغ الحساسية، الذى كان قد تأكد مع صعود ثورة ٢٣ يوليو، وفى حمية معارك الاستقلال والبناء الضارية التى خاضها النظام الناصرى، مازجا بين المصالح الوطنية (المصرية)، والمصالح القومية (العربية)، فى منظومة واحدة، حددت معسكر أعدائها فى الصهيونية والاستعمار والرجعيات التابعة، وهو المعسكر الذى لم يألل جهدا، فى المقابل، من أجل العمل على إحباط المشروع الوطنى/ القومى، الناصرى، والسعى إلى توجيه ضربة عنيفة إليه، بهدف تقويض مفهومه عن «الأمن»، وزرع بذور التناقض بين شقيه المتكاملين، افتراضا، الشق القومى، والشق القطرى.

وهكذا، فسرعان ما تعرض هذا المفهوم المستقر للاهتزاز مع هزيمة يونيو / حزيران ١٩٦٧، وتداعياتها التى عكست تعثر المشروع القومى، وتراجع مفهومه عن «الأمن القومى العربى»، ثم بلغ التأزم مداه مع رحيل عبد الناصر، وفى أعقاب تولى الرئيس السادات، الذى قاد انقلابا على «الثوابت» الناصرية، القومية، وأحدث تحولا استراتيجيا فى التوجهات الأساسية للدولة المصرية.

وجاء توقيع اتفاقية «كامب ديفيد»، أواخر عقد السبعينيات المنصرم،

ليحمل فى ثناياه توجيه ضربة إلى صميم هذا المفهوم، بإبرام اتفاقية «صلح» مع «العدو التاريخى للأمة»، وباعتبار أن «حرب أكتوبر / تشرين، هى آخر الحروب»، وأن «٩٩٪ من الأوراق فى أيدى أمريكا»، على حد التعبير الشهير للرئيس المصرى السابق.

ومع التحولات السياسية والاقتصادية العنيفة التى جرت على بنية السلطة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتى عكست تزاوجا فجا بين الثروة والسلطة، ارتقت قمة السلطة فى مصر مجموعات عشوائية من طبقة «رجال الأعمال»، والذين هم فى الأصل عصابات من ناهبى المال العام ونازفى الثروة الوطنية، المبتسرين، المَولَّدين فى حاضنة النظام، تدين بالولاء المطلق للغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، ولا تخفى ميلها إلى تفكيك العرى التاريخية الوثقى لمصر بالمحيط العربى، وتتبنى - دون لبس - أجندة السياسات «النيوليبرالية»، بأكملها، حتى بعد الانهيارات التى عصفت بالنظام الرأسمالى مؤخرا.

وقد تزامن اكتمال ملامح هذا الوضع مع انهيار النظام الشاهنشاهى، وانتصار الثورة الإيرانية، فى الخارج، وصعود ظاهرة «الإسلام السياسى» داخليا، فى العقود الأخيرة، ونمو قوة وخطر جماعة «الإخوان المسلمين»، وأدت ممارسات النظام، وانحيازاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتبناة، والتى تبلورت عبر تراكمات طويلة المدى، إلى بروز ملامح جديدة، غير معلنة وإن كانت مدركة، لنظرية جديدة للأمن القومى يتبناها اتجاه مؤثر فى مركز صناعة القرار المصرى، وبالذات فى مجموعة «لجنة السياسات» بالحزب الوطنى، التى يرأسها «جمال مبارك»، الرئيس القادم المحتمل.

لقد أدى جمود النظام، وتآكل صورته، وفشله البيّن فى حل أبسط القضايا الحياتية للملايين الغفيرة التى تتعرض لموجات متتالية من الاستغلال والإفقار، وتنتهبها الأمراض وتعانى من الجهل والتهميش، وعجز

الحكم الفاضح عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وبروز تيارات المعارضة لمسألة «تمديد الحكم وتوريثه»، إلى إدراك النظام ألا بديل أمامه عن الاعتماد على الدور الفاعل للقبول الإسرائيلى، والموافقة الأمريكية، الصريحة أو المضمرة، من أجل ضمان بقائه مسيطرا على الوضع فى البلاد، واتجه - كما حدث فى انتخابات برلمان ٢٠٠٥ - إلى اللعب بورقة التخويف من اجتياح التيارات الأصولية لمصر، حتى يغلق ملف الاستحقاقات الديمقراطية أمام أمريكا والغرب، بحجة أن الحرية فى مصر تعنى سيطرة «الإرهاب» ووصول جماعات العنف الدينى (وهى الجماعات التى سبق وأن أطلقها من عقالها، وتبناها، بموافقة الولايات المتحدة، فى معركته ضد خصومه وخصومها من اليسار)، المعادية للغرب والمصالح الأمريكية وإسرائيل، إلى موقع القرار فى البلاد.

وهكذا تآكل المفهوم الموروث، والذى تكرّس طوال الحقبة الناصرية لـ «الأمن القومى المصرى»، المرتبط عضويا بأمن الوطن العربى، البيئة الإقليمية الحاضنة، والذى ينظر إلى الخطر الصهيونى باعتباره خطرا على الدور والمصالح المصرية، فى المقام الأول، ليظهر فى أحيان كثيرة أن مفهوما آخر للأمن القومى المصرى، قد حل محل المفهوم القديم، يستبدل بالعدو الصهيونى - الإمبريالى، تحالفا، غير مصرح به مع إسرائيل، ضد خطر «الإسلام السياسى»، فى الداخل والخارج، ويتصل، علنا، من الالتزام المصرى بالقضية الفلسطينية، بحجة غير صحيحة، عبر عنها الرئيس مبارك فى حديث نقلته صحيفة «المصرى اليوم»، (٢٠٠٩/٢/٥): «لولا حروبنا من أجل فلسطين، لكان حال شعبنا أفضل - وستظل الأولوية لمصر»، ويتبنى منطلقات «مكافحة الإرهاب،» و«الخطر الإيرانى»، و«الدول المارقة»، سيئة الصيت، كما صكّها الرئيس الأمريكى السابق، مجرم الحرب، «جورج بوش»، حتى بعد رحيله، باعتبارها «مصدر التهديد الاستراتيجى» الأساسى لأمن

البلاد، والذى ينبغى صياغة «العقيدة الاستراتيجية للدولة»، فى مواجهته.

كما أن اشتراك كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية «السنِّية» (المعتدلة، كما تُصنف غربيا)، وبالذات السعودية ومصر، فى العداء للنظام الإيرانى، وحّدهم فى مواجهة هذا الخطر المزعوم، الذى تمكن من تحقيق ما فشلت به الدبلوماسية الغربية، فى إحداث انفراج فى العلاقات بين إسرائيل والدول العربية «السنيّة»، نظرا لاعتباره يمثل القاسم المشترك بينهم (كما ذكرت صحيفة «الواشنطن بوست»، ٢٠٠٩/٣/١٩).

وعلى مذبح السعى لتأمين القبضة الفولاذية على كرسى الحكم فى البلاد ــ وفى الوقت الذى كانت فيه قوات قمع النظام المصرى، تطارد المئات من أنصار الحرية، الذين قدموا من مختلف بلاد العالم، والكثيرين منهم يهود معادين للصهيونية، للتضامن مع شعب فلسطين المحاصر، وتسيل دمهم فى الشوارع، وتمنعهم من تحقيق غايتهم النبيلة، كان لابد من إحكام الحصار على أهل غزة الصامدين، الواقعين بين مطرقة الاحتلال الصهيونى وسندان النظام المصرى، عبر تشييد «الجدار الفولاذى» ، الذى يكمل حلقات الخنق والتجويع والترويع للملايين من أبناء الشعب الفلسطينى المكافح، وهو ما يعنى، بشكل عملى، تدشينا فعليا لهذا المفهوم الجديد لأمن مصر القومى، الذى يتبناه نظام «آل مبارك».

ومن الطبيعى فى هذا السياق، أن يكون الإعلان عن البدء فى بناء هذا الجدار، الذى صُمم ومُّول ونفّذ بخبرات وتمويل وتكنولوجيا من أمريكا، ولتحقيق غاية أمريكية رئيسية هى حماية أمن إسرائيل، من تل أبيب وليس من القاهرة.

فالقاهرة، عاصمة مصر المحروسة، بريئة من هذا الجدار، ومن أمثاله، براءة الذئب من دم ابن يعقوب.